**ندوة الدستور والدولة بين الفيدرالية واللامركزية الموسعة**

**الدستور السوري الجديد- مفتاح لحل الأزمات التي تعصف بالبلاد**

**أ.م.د. رضوان باديني**

**عضو لجنة مناقشة مشروع الدستور السوري**

**في محادثات جنيف:** 11-12/07/2017

**مقدمة**

شخصياً حينما كُلفت بالمشاركة في هذا اللقاء المحترم والهام جداً لمصير ومستقبل شعبنا، إنتابني شعورغريب لا أراكم الله مثيله، لا أراكم تقلباته ولا أعاصيره!! شعور مزدوج زاهر وباهت في آنٍ واحد، من الحزن والفرح، من السرور والكدر... شعور يصعب وصفه. تصوروا معي أن كل حياتي الواعية مضت، كحياة أغلب الكُرد في سوريا بغير سمة وبلا هوية...أضناني جداً هوية الكردي المقموع، المنبوذ الذي يعيش في الظل وعلى هامش المجتمع السوري الرسمي. فالكردي من دون جنسية قبل احداث (الأزمة السورية) كان فعلاً يعيش على هامش الحياة بلا سجل، بدون هوية، بدون أوراق ثبوتية شخصية وبدون أية حقوق سياسية أو مدنية.. كان محروماً من حق التنقل و السفر؛ ممنوع عليه المعالجة في مستوصفات الحكومة، لا بل حتى النزول في فنادق في المدن السورية بأسمه الحقيقي.. بإختصار محروم من أية قيمة وتقدير يتمتع به الكائن الإنساني الطبيعي..مهان في حريته، صاغر في كرامته وإنسانيته؛ كان ممنوعاً عليه حتى الزواج الرسمي المدني وإمتلاك دفتر عائلة وتسجيل أولاده على أسمه، أو إمتلاك عقارٍ ما وتسجيله بإسمه... "**بإختصار لقد أنسونا بأننا بشر كغيرنا!!!" (كما قالها العديد من ضحايا الإحصاء الإستثنائي الغادر 1962)؛** ولذلك حينما كُلفت بالمشاركة معكم في مراجعة وصياغة بنود الدستور السوري المقبل- (أم كل القوانين)، إنتابني شعور غير عادي، كدت لا أصدق بأني المغلوب على أمره، المتروك خارج القانون والحياة الطبيعية سأشارك في كتابة أو مناقشة (ام القوانين) دستور بلدي الذي ولدت فيه ولم أتمتع بحق الإنتماء له ولا رعايته لي...شيئ لا يصدق!!؟؟ أنا المعتبر بحكم القانون "مدفوناً" كما في تعبير مورين لينتش(صاحبة كراس يدفنون أحياناً، عن الكورد بدون جنسية) سأناقش القانون الذي دفنني!؟.

قصتي الذاتية طويلة.. والظلم والإضطهاد الذي عانى منه الكُرد لا يمكن أن يختزل في معاناة المحرومين من الجنسية فقط... أن مأساة الكٌرد في سوريا بفصول متعددة.. لكني لن أخرج من الموضوع والدستور.. لأن ما أريد قوله الآن هو أن التراجيديا التي عاشها ويعيشها من يولدون ويموتون أكراداً ( وهم ميئات الآلاف) دون أن يمتلكوا جنسية بلدهم، لم يسعفهم الدستور السابق وينبغي أن تحل مسألتهم كباقي المسائل السورية بطريقة دستورية وجذرية وليس بإجراء بسيط وآني زائل. ولأن هذا الجينوسيد الثقافي يجب قبره للأبد وأن لا يتكرر في بلدنا.

لكني حضوري بينكم لأنقل لكم بشكلٍ خاص تجربتي الذاتية ومعرفتي الأكاديمية بشأن الدساتير التي سمحت لي حياتي بالعيش في كنفها أو تلك التي تعرفت على مزاياها والتحقق من صلاحيتها سواء بالإحتكاك مع سكانها أوالإطلاع عليها عن قرب. وما أسعى الى التأكيد عليه في هذا الصدد هو أن تتجذر في مداركنا وإلى الأبد حقيقة أن **لا سعادة خارج الدولة ولا دولة بدون دستور وقوانين عصرية،** و"**لأن الانسان بدون قانون أشرس انواع الحيوان"** (الفيلسوف اليوناني المعروف سقراط).

والذي حدث في سوريتنا الجريحة ككل هو أن **الدولة لم تحترم قواعد العدالة لذا فالعدالة لم تحترم الدولة.** هذه القاعدة اليوم مترسخة بأذهان كل السوريين أكثر من أي بلد آخر في الدنيا. لذا أتصور أن السوريين عموماً لن يقبلوا بعد الآن بإعادة وتكرار مأساتهم، أو ببنية ومنطق الدولة التي دمرتهم. وأعتقد بأننا لن نعرف السعادة سواء الفردية أوالجماعية ما لم نجد مفتاحاً لحل الأزمات الراهنة التي تعبث ببلدنا؛ وإحدى هذه الحلول والمفاتيح بدون شك هي **صياغة دستور مدني علماني عصري ديمقراطي لسوريا الغد**.

بإختصار، أعتقد أننا سنخفف عبئ وكاهل المشرعين والإختصاصيين وعامة الشعب السوري إذا إتفقنا على **الخطوط العريضة**، للمبادئ والمفاهيم الرئيسية المحددة **لهوية كياننا في دستورنا المقبل**. والخطوة الأولى تبدأ **بتحديد شكل ونوعية التوافق على سمة دولتنا الجديدة وهويتها والإعتراف بمكوناتها التاريخية الإجتماعية والثقافية الحقيقية**، **والإقرار بهيكلية تضمن الحفاظ عليها وإستمرارها وتطورها وذلك في مبادئ سامية فوق دستورية .** نحن بصدد إعادة تأسيس سورية، **سوريا الجديدة التي تشبهنا**، وإبراز عزمنا وإرادتنا على العيش المشترك **كما نحن، نحن جميعاً،** وليس فيئة ومكون واحد منّا، وقبول بعضنا البعض بكل فروقاتنا وإختلافاتنا. وهذا يمكن فقط بتغليب المصالحة الوطنية والسياسية والإجتماعية كحلٍ لا بديل عنه. **بإختصار ندعو لقلب صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة للعيش المشترك المستقبلي؛** وندعو لتأطير تفاهماتنا وإتفاقاتنا وتوافقاتنا بآليات تضمن صيرورة المسائل الحياتية الرئيسية لمستقبل جديد. ندعو للتقييد بالإهتداءات والتوجهات ذات القيمة المرجعية لعامة الشعب السوري، والتي تعبر عن الضمير الجمعي لمجتمعنا المتنوع والمتعدد القوميات، من خلال تعريفنا **للدولة السورية، هويتها و تطلعاتها**، كالتالي:

**أولاً: الدولة السورية**- **الجمهورية السورية دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة كاملة**، بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب. **نظام الحكم فيها جمهوري إتحادي نيابي (برلماني) ديمقراطي تعددي**. و الدستور ضمان لوحدة سوريا الجغرافية. اللغة العربية واللغة الكُردية لغتان رسميتان لسوريا، ويحق للسوريين تعليم ابنائهم باللغات الأم كالتركمانية و السريانية و الآشورية في المؤسسات التعليمية الحكومية وفقا للضوابط التربوية، أو بأية لغة أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة.

**ثانياً: الهوية والنظام السياسي-** يقوم النظام السياسي للدولة على مبدأ التعددية السياسية وتشكيل أجهزة الحكم بطريقة ديمقراطية عن طريق الإنتخابات السرية. وينبغي على الأحزاب، التي تتشكل بموجب قانون خاص، إحترام النظام الدستوري والمبادئ الديمقراطية وسيادة الدولة ووحدة أراضيها. تضمن الدولة الأمن والإلتزام بالحقوق والحريات العامة وحقوق الأقليات القومية والدينية.

**ثالثاً: تطلعات الشعب السوري**- السوريون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الاصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي. يتم تداول السلطة سلمياً عبر الوسائل الديمقراطية ولكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية، ولايجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقاً للقانون، وبناءً على قرار صادر من جهة قضائية مختصة والقضاء مستقل لاسلطان عليه لغير القانون.

ثم لا بد من مقدمة دستورية (أحكام عامة) تؤكد وتضمن ا**لإهتداء بأهم المبادئ والقيم المرجعية المشتركة للسوريين، و الإقرار بـ**:

1. السير على طريق **البناء الديمقراطي للدولة السورية الإتحادية الجديدة** والسيادة الموضوعية للحق والقانون والعدالة.
2. السيادة الكاملة للدولة على أراضيها مع إعادة النظر بالتقسيمات الإدارية **لضمان التكامل الإقتصادي والإجتماعي الثقافي للأقاليم والمحافظات**.
3. صيانة تلاحم وتنوع مقومات الهوية الوطنية السورية والإعتراف الدستوري بوجود التعددية القومية والثقافية الإجتماعية للمكونات السورية التاريخية، وحقها في تطوير ثقافتها القومية في جميع مؤسسات الدولة بالطرق القانونية.
4. قيم الإنفتاح والإعتدال وقبول الآخر والتسامح والحوار كأساس لحل جميع الإشكالات والخلافات الراهنة والمستقبلية بين جميع المكونات القومية.
5. رفض أي شكل من أشكال التطرف والتعصب سواء كان دينياً أو قومياً أو ثقافياً وفصل الدين عن الدولة.
6. التعهد بالإلتزام بالعهود والمواثيق الدولية في مجال الحريات العامة وحقوق الأفراد والجماعات والتشبث بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالمياً وغيرها من المبادئ والنظم السائدة لدى الأمم المتحدة.
7. مبادئ السلم والأمن العالميين والمحافظة عليها.

وفي الختام، أضع بين أيديكم مجموعة من المشاريع التي إقترحتّها وأقرتّها الهيئات والمؤسسات والمراكز القانونية الكُردية المختصة في الآونة الأخيرة، كرؤية وخطط لحل مسالة تمفصل وتموضع "إقليم كُردستان سوريا"- (روجافا) مع الدولة السورية الإتحادية، بالإضافة الى المشروع الذي قدمته روسيا، والذي حظي عموماً بقبول وإرتياح بين الأوساط السياسية والحقوقية السورية وصفوف المعارضة المعتدلة و نظائرهم في الجانب الكُردي.

**أقترح:** تكليف مجموعة صغيرة من أعضاء لجنتنا بالعمل، خلال مهلة قصيرة( 15-20) يوم، على إنتقاء المواد الخاصة بالرؤية الكُردية وإدخالها في المشروع الروسي بعد تنقيته من المصطلحات التي قد تكون منافيه أو متعارضة معه. على أن تقوم المجموعة المكلفة كذلك بإشعار( ومن الأفضل إشراك) الجهات المساهمة في إعداد المقترحات الدستورية، الروسية والسورية والكُردية والشخصيات الحقوقية خارج الأطر المذكورة بهذا الإجراء لتأمين الإعتداد الحقوقي بالنصوص المقبولة وكسب التأييد والمساندة السياسية والجماهيرية على كل الصعد المحلية والسورية والعالمية للمقترح.

**المرفقات:**

1. مقترح-لإدارة-المناطق-الكُردية-في-سورية، ( 115 مادة، 20 صفحة PDF) أعد من قبل إختصاصيين قريبين للمجلس الوطني الكردي في سوريا(ENKS)
2. ميثاق العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية لمقاطعة الجزيرة، أعدته واقرته (الإدارة الذاتية (96 مادة)
3. مشروع دستور إقليم كوردستان روجافا، أعده "المركز الكردي للدراسات والاستشارات القانونية – ياسا".( 115 مادة 30 صفحة PDF)
4. مسودة الدستور السوري الذي أعدته موسكو(85مادة، 24 صفحة (PDF